

# المشروعات الأكثر صخباً والأقل فاعلية

د. عثمان محمود الصيني

لا أوراق العمل والمناقشات انعكست على برامج عمل أو اتخذت منطلقات للتخطيط أو التطوير أو لتبادل الخبرات والمعارف ولا روجعت الأهداف ورسالة المؤتمر لمعرفة هل حققت أهدافها أم لا؟



الجهات لدينا بدأت في إقامة المؤتمرات الجاهزة كأن تكون هناك جهة معينة إقليمية أو دولية لها مؤتمرها السنوي أو الدوري الذي تعقده أصلاً في منطقة من المناطق فتتلقه الوزارة وتغير قليلاً في مسماء وتعقده باسمها فقط ليكون ضمن رعايتها الكريمة وقرة في نشاطها ومجهوداتها، فإذا قام الخبراء بتقييم المؤتمر وماتم فيه لم يجدوا فيه كبير فائدة.

وزير وزير من الوزراء قطاعاً من قطاعات الوزارة أو فرعها في مدينة من المدن وهو أمر طبيعي ومألوف وضمن مهام الوزير في الوقوف بنفسه على الأمور والتواصل المباشر مع المسؤولين ثم تفاجأ بأن كبار موظفيه ينسون القضايا والمشكلات والاحتياجات التي تعرض لهم ويتسابقون إلى الترحيب به على صفحات الصحف، فما الذي يدفع مدير جامعة إلى نشر إعلانات ملونة مدفوعة الثمن من ميزانية الجامعة التي وضعت أصلاً لخدمة الطالب والطالبة ليشكر الوزير ونائبه على زيارة الكليات والالتقاء بمسؤوليها والاستماع إلى احتياجاتهم وتلميحتها، لأن مثل هذه

تنعقد المؤتمرات هنا وهناك وتسيغ على بعضها صفة الدولية برعاية وزارة من الوزارات أو إدارة من الإدارات ، وتصرف عليها مبالغ من ميزانياتها وتقدم فيها أوراق عمل ويصاحبها معرض تعريفى دعائى يتم ترتيبه على عجل ويحرص المنظمون بالدرجة الأولى على تغطيتها من وسائل الإعلام فإذا انقض المؤتمر ومضى كل إلى غايته لم يعد أحد يتذكر شيئاً منه، فلا أوراق العمل والمناقشات انعكست على برامج عمل أو اتخذت منطلقات للتخطيط أو التطوير أو لتبادل الخبرات والمعارف ، ولا روجعت الأهداف ورسالة المؤتمر لمعرفة هل حققت أهدافها أم لا؟ كل مافي الأمر أن إقامة المؤتمر أصبحت هدفاً في حد ذاتها ولا شيء غير ذلك في حين أن المؤتمرات تنعقد لأن هناك حاجة ماسة لسماع رأي الخبراء في أمر من الأمور ولأنها تقدم جديداً في أوراق العمل وفي المناقشات العامة والجانبية، ولأن المنظمين يسعون إلى تغطية جانبين أحدهما المعارف الحديثة knowledge والأخر الاحتياجات القائمة needs بينما نجد أن بعض

أشعتها على البيئة. وتحرص الأمانات والبلديات على التفاسير فيما بينها لإنشاء الحدائق العامة من حيث العدد حتى إن إحدى البلديات أصدرت كتابا تقتض فيه بإنشاء ألف حديقة عامة، وأمانة من الأمانات أعلنت عن إنشاء حديقة عامة على مساحة مليون متر مربع وتم تحديد المكان ووضعت لها المخططات، وبعد مرور سنوات لم تظهر الحديقة الملبوينة إلى الوجود والألف حديقة كان يكفينا منها مائة حديقة مجهزة وصالحة للجلوس وتتوفر فيها مقومات الحديقة العامة، ومساحة البلدية على التسعئة الباقية.

في هذا السياق تظهر أهمية وخطورة كلمة الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض عندما طالب بمشاريع تنموية فاعلة ليست استعراضية وتكون منضبة على مصلحة الوطن والمواطن، في الاجتماع المشترك الذي ضم الهيئة العليا لتطوير منطقة الرياض والمحافظين والمجلس البلدي وغيرهم ونشرت صحيفة الشرق الأوسط، حيث تعد هيئة تطوير الرياض نموذجا للاهتمام بالمشاريع المجدية وليست المشاريع الدراقة من واقع الدراسات المتتابعة التي تقوم بها والمشروعات النوعية التي نفذتها، فهي التي تتابع، بشكل مدروس وإحصائي، زيادة النمو العمراني، وتجري دراسات عن المناخ الاستثنائي في مدينة الرياض والدراسات السكانية والجداول الإحصائية لمسح الأسر والسكان واستعمالات الأراضي والهيكلة العمراني، كما تتابع التلوث بالمواد البترولية ونوعية الهواء في أجواء الرياض وتقليل الانبعاثات من وسائل النقل وتطوير نقل آمن وقابل، وربما يعد مشروع تأهيل وادي حنيفة هو النموذج الواضح للمشروع الناقلة غير البراق بعد أن نجح في اختباره الأخير أمام السيول والأمطار الأسبوع الماضي.

إن قياس المشروعات بالمعايير التي حددها الأمير سلمان في كلمته وهي الجدوى والفاعلية وانصيابها على مصلحة الوطن والمواطن وكذلك محاكمتها بمعيار الحساسسية من الاستعراض والجريق كفيل بأن يفوز المشاريع الحقيقية من الفرقعات الخالية التي تصبح كقبض الريح حتى نتجحه عجلة التنمية نحو وجهتها الصحيحة التي مهتد سبيلها خادام الحرمين الشريفين.

الخطوة يستفاد منها أمران أولهما صرف المال العام في غير ماخصص له، والآخر إشعار الناس بأن ماقام به الوزير ونائبه شيء خارق وغير معتاد أو متوقع منهما ولذلك يشكران عليه وتحمته الجامعة لهما، مع أن الدكتور خالد العنقري والدكتور علي العطية يقومان بذلك وأكثر ضمن عملهما المعتاد مستشعرين واجبهما ومسؤوليتهما التي تحملها تجاه الله والقيادة الرشيدة ووطنهما وتجاه أنفسهما ولا يحتاجان أو يبحثان معها جزاء ولا شكورا، وكان الأولى بمدبر الجامعة أن يقدم لهما واجبهما كبشئن ألمحين آقرنين في بيته ويكون ذلك قدر المحل لا قدر المنصب.

وفي السبعينيات الميلادية كانت هناك هجمة على زراعة القمح وبيعه للدولة وسعت وزارة الزراعة إلى تشجيعها وشراء المحصول بمبلغ ٣٥٠٠ ريال للطن الواحد، وهلت كثيرا لحصولها على جائزة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) دون أن تتفتت إلى ما يحصل وقتها من تلاعب معتمدة على معلومة تاريخية هي أن جزيرة العرب كانت تجري فيها الأنتاهي في العصور الجيولوجية الماضية ونسيت أن زراعة القمح في وقتنا الحاضر تستهلك ثلث المياه الجوفية غير المتجددة، ولم تقدم إجابة لتساؤل الخبير الجيولوجي فهد العبيد في العربية: أيهما أجدى إنتاج كيلو غرام من القمح أم هدر ٢٠٠ جالون من المياه العذبة؟ واستيراد الف طن من الخضروات أم توفير مليون متر مكعب من المياه اللازمة لزراعتها؟ واستيراد اللين من الخارج أم إنتاجه بمياه محلاة تكلف ١٥ ريالا لكل كوب؛ إلى أن حسم الأمر بعد ربع قرن عندما قررت الحكومة في عام ٢٠٠٨ التوقف عن زراعة القمح والتحول إلى استيراد كل احتياجاتها السنوية بالكامل بحلول عام ٢٠١٦ بموجب خطة لتوفير المياه.

وفي التسعينيات الميلادية طرح موضوع الطاقة الشمسية موضع التنفيذ واهتم بها العالم العربي اهتماما كبيرا على اعتبار أن المنطقة العربية تعد من أغنى مناطق العالم بالطاقة الشمسية ومتوسط ما يصل إلى الأرض العربية من طاقة شمسية يبلغ ٥ كيلووات في الساعة للمتر المربع وباعتبار أن البترول ثروة قابلة للنضوب، وبناء على ذلك تم بناء قرية شمسية ضمن مشروع طموح في القبينة، وبعد عقد من الزمن يظهر أن المشروع دخل في سبات عميق مع أن الشمس على حد علمي ما زالت ترسل